

Distr.: General
2 April 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن أنشطة البعثة كل ٩٠ يوما، وكذلك عملا بالقرار ٢٣٨١ (٢٠١٧)، الذي أذن فيه المجلس للبعثة برصد وقف إطلاق النار الوطني الثنائي المؤقت بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨.

ثانيا - التطورات الرئيسية

الانتخابات التشريعية

٢ - أوضحت انتخابات الكونغرس التي أُجريت في ١١ آذار/مارس ٢٠١٨ الأثر الإيجابي لإنهاء النزاع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على العملية السياسية في كولومبيا. ولم تمر الحملة دون وقوع حوادث، ولكن المشاركة السياسية زادت بنسبة ٥،٢ في المائة تقريبا، بزيادة عدد الناخبين بمقدار ٣،٦ ملايين ناخب بالمقارنة مع انتخابات عام ٢٠١٤. وزاد التصويت في كل مقاطعة من المقاطعات، وفي المقاطعات العشر التي كانت أكثر المقاطعات تضررا من النزاع، شارك في التصويت ٨١٧ ٠٤٥ ناخبا زيادة عن عدد الذين صوتوا عام ٢٠١٤. وتم إنشاء ٩ ٧٠٩ مراكز اقتراع ولم تكن هناك حاجة لنقل أي منها لدواع أمنية. وقد وفى جيش التحرير الوطني بالتزامه بالوقف الانفرادي للعمليات الهجومية خلال فترة الانتخابات، وقامت الحكومة بإطلاق الخطة الوطنية للضمانات الانتخابية، التي شملت نشر ١٨٧ ٠٠٠ من أفراد الجيش والشرطة.

٣ - وكانت هذه الانتخابات أول انتخابات شارك فيها الحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة بـ ٧٣ مرشحا، وصوت فيها الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية دون أي حادث يذكر، ما يمثل مرحلة هامة في إعادة إدماجهم السياسي. وتمشيا مع اتفاق السلام، ستكون القوة الثورية البديلة المشتركة ممثلة في الكونغرس القادم بخمسة أعضاء في مجلس النواب الذي يتألف من ١٧٢ عضوا





وبخمسة أعضاء في مجلس الشيوخ الذي يتألف من ١٠٨ أعضاء. وشهدت الأحزاب السياسية الرئيسية تغييرات في تمثيلها، ولكن لم يتمكن أي حزب بمفرده من تحقيق الأغلبية المطلقة.

النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار

٤ - في ١٥ آذار/مارس، قامت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وهي عنصر العدالة في نظام العدالة الانتقالية، بفتح أبوابها للجمهور، ما يمثل خطوة أخرى إلى الأمام. وشرع قضاة الولاية القضائية الخاصة في النظر في قضايا عرضها ٦ ٠٩٤ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، و ١ ٧٩٢ من أفراد القوات المسلحة، و ٤٤ من موظفي الخدمة المدنية، وستة مواطنين عاديين. وتعد موافقة الكونغرس بسرعة على إجراءات الولاية القضائية الخاصة خطوة هامة لا يزال يتعين القيام بها.

٥ - وفي شباط/فبراير، أصدر رئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس كالدرون ثلاثة مراسيم بإنشاء الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين يعتبرون في عداد المفقودين، وتعيين مديرها، الذي أعلن أن الوحدة ستبدأ تحقيقاتها لتحديد مكان أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص أُبلغ عن اختفائهم بسبب النزاع.

٦ - وركزت لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على بدء العمليات وإنشاء وجود إقليمي، والتنسيق مع الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ومع الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين يعتبرون في عداد المفقودين، وفتح حوار مع الجهات الفاعلة الاجتماعية والمؤسسية الأخرى، كالمركز الوطني للذاكرة التاريخية، ووزارتي العدل والدفاع، والقوات المسلحة، والقطاع الخاص والضحايا، والنساء، ومنظمات الشعوب الأصلية.

التشريعات

٧ - تعتزم الحكومة الحالية أن تعرض على الكونغرس، الذي عاد في ٢٠ آذار/مارس من عطلة لمدة ثلاثة أشهر، مشاريع قوانين رئيسية تتصل بالسلام مع طلب النظر فيها على سبيل الاستعجال.

التطورات الأخرى المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام

٨ - بعد التوصل إلى توافق في الآراء في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم، أصدرت الحكومة في نهاية عام ٢٠١٧ خطة إطارية مدتها ١٥ عاما لتنفيذ الاتفاق النهائي. وتشمل الخطة التوزيع الجغرافي للفوائد، والتكاليف التقديرية ومصادر الإيرادات الحكومية، والتزامات القوة الثورية البديلة المشتركة.

٩ - وفي ١ آذار/مارس، أيدت المحكمة الدستورية دستورية قانون العفو الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ولكن مع بعض الشروط الجديدة التي انتقدتها القوة الثورية البديلة المشتركة. وجعل البلاغ ذو الصلة، تمشياً مع الأحكام السابقة للمحكمة، المنافع التي ستعود على الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية والمسؤولين الحكوميين موقوفة على تعاونهم الكامل مع النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار.

١٠ - وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلن مكتب المدعي العام عن إجراء تحقيق في الأعمال التجارية التي زُعم أنها ترتبط بأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، اتُّهموا بالإثراء غير المشروع وغسل أموال تبلغ قيمتها نحو ٢٣٠ مليون دولار من خلال متاجر كبرى. وقد تعرض بعض هذه المتاجر الكبرى للنهب في وقت

لاحق. ونفت القوات المسلحة الثورية الكولومبية صلاتها بهذه المحال التجارية وأعربت عن تخوفها لأن الأصول التي أعلنت عنها في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاق السلام، والتي قدرت قيمتها بمبلغ ٣٢٣ مليون دولار، يمكن أن تضيع بسبب عدم كفاية التدابير المتخذة لتأمينها.

ثالثا - مهام البعثة: إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي: الضمانات الأمنية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية

١١ - في كانون الثاني/يناير، حددت الحكومة مجموعة من التدابير للتغلب، خلال الأشهر الثلاثة التالية، على المسائل المتعلقة بالضمانات الأمنية والقانونية والاجتماعية - الاقتصادية من أجل إعادة إدماج الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وفيما يتعلق بالأمن، شملت الأهداف نشر أفرقة الحماية اللصيقة المتاحة للمقاتلين السابقين الراغبين في السفر خارج المحيط الأمني الذي تؤمنه الشرطة والقوات العسكرية، إلى جميع المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وعددها ٢٦ منطقة. وفيما يتعلق بالضمانات القانونية، شملت الأهداف تسوية أوضاع الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين لا يزالون في السجون، وتسجيل المئات من المقاتلين السابقين الذين ليسوا معتمدين بعد لدى مفوضية السلام، ولم يتمكنوا بالتالي من الحصول على فوائد عملية إعادة الإدماج. وفيما يتعلق بالضمانات الاجتماعية - الاقتصادية، شملت الأهداف الحصول على ملكية الأراضي، وإنشاء تعاونيات لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة، وتشجيع المشاريع الإنتاجية في جميع المناطق الإقليمية. وقد بُذل الكثير من الجهد، الذي يتم في كثير من الأحيان على نحو ثلاثي مع الحكومة وممثلي القوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة، لتحقيق تلك الأهداف.

ألف - الضمانات الأمنية الممنوحة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي

أمن المناطق الإقليمية

١٢ - واصلت قوات الأمن العام إقامة حواجز التفتيش وتأمين المحيط الأمني حول جميع المناطق الإقليمية. واضطلعت القوات العسكرية والشرطة والوحدة الوطنية للحماية بجهود استباقية لمعالجة التوترات المتزايدة مع المقاتلين السابقين في تشاراس وكوليناس (مقاطعة غوافياري). وفي كاوكا، لا تزال التوترات بين أفراد الأمن المنتشرين هناك ومجتمعات الشعوب الأصلية تمثل تحدياً هاماً. وبرزت توترات إضافية بسبب انتشار الجماعات المسلحة المنشقة وغير القانونية الأخرى بالقرب من بعض المناطق الإقليمية، لا سيما في مقاطعات ميتا وغوافياري وكاوكا حيث قاموا بشن هجمات ضد الشرطة الوطنية. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قتل خمسة من أفراد الشرطة وأصيب آخرون بجروح خطيرة في هذه الهجمات.

١٣ - وتهدف مبادرة ''الخيمة الزرقاء'' المشتركة بين المؤسسات، بقيادة القوات المسلحة، إلى التنسيق بين الوكالات الحكومية المسؤولة عن الأمن في المجتمعات المحلية المحيطة بالمناطق الإقليمية. وقد تم تنفيذها في جميع المناطق الإقليمية، بدرجات متفاوتة من النجاح. وفي جميع المناطق التي كانت ساحة للمعركة منذ عقود والتي لا تزال تعمل فيها الجماعات المسلحة غير القانونية، هناك مخاوف مستمرة لدى المجتمعات المحلية من الارتباط الوثيق بالقوات العسكرية وهناك مخاوف من أن يؤدي التعاون مع قوات الأمن العام إلى استهداف المتعاونين. وسيتم تعزيز مشروعية وفعالية جهود تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها الحكومة

في مناطق النزاع السابقة، من خلال تضافر الجهود لتوفير الأمن وتعزيز وجود السلطات المدنية والوكالات التي توفر الخدمات اللازمة إلى المجتمعات المحلية.

الحماية اللصيقة

١٤ - سجلت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقتل ١٣ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية وخمسة من أقاربهم، وبذلك بلغ مجموع القتلى منذ توقيع اتفاق السلام ٤٤ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية و ١٨ من أقاربهم. ولا يشمل ذلك المقاتلين السابقين الستة الذين اختفوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقد وقعت جميع عمليات القتل خارج المناطق الإقليمية، ومن هنا تنبع أهمية توسيع نطاق الضمانات الأمنية إلى ما وراء هذا المحيط الأمني. وقامت الوحدة الوطنية للحماية بإنشاء أفرقة جماعية للحماية في جميع المناطق الإقليمية من أجل توفير الحماية اللصيقة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين يغادرون المناطق الإقليمية مؤقتاً، وخاصة للقيام بأنشطة سياسية أو للترويج لبرنامج استبدال الكوكا[1].

١٥ - وحتى الآن، قامت الوحدة الوطنية للحماية بتدريب وتوظيف ٩٣٥ شخصاً، ويشمل هذا العدد ٥٤٥ عضوا سابقا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، منهم ٨٤ امرأة. ولا تزال هناك دورة ثالثة وأخيرة من التدريب للتوصل إلى تدريب وتوظيف العدد المنصوص عليه في اتفاق السلام وهو ١ ٢٠٠ فرد. وستشمل هذه الدورة وحدة عن الاعتبارات الجنسانية في تحليل المخاطر والحماية، تقدم بدعم من اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة للقوة الثورية البديلة المشتركة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبعثة.

أمن الحملة السياسية للقوة الثورية البديلة المشتركة

١٦ - خلال فترة الحملة التي بدأت في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ووفقا للأرقام الرسمية، نفذ الحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة ١٠١ نشاطا وتعرض لـ ١٧ حادثا، منها ثلاثة حوادث ضد المقر الإقليمي للحزب. ونظراً للقيود المفروضة على ما يوفر للوحدة الوطنية للحماية من أفراد وموظفين، لم يتلق الحماية اللصيقة الفردية أثناء الحملة، إلا ٢٩ من أصل ٧٣ من مرشحي القوة الثورية البديلة المشتركة لعضوية الكونغرس. ولتلبية احتياجات المرشحين المتبقين وعددهم ٤٤، نفذت الوحدة الوطنية للحماية مخططات جماعية في أربع مدن. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الشرطة الوطنية، والوحدة الوطنية للحماية (بما في ذلك الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية) والبعثة بإنشاء آلية ثلاثية للحماية والأمن في ٢٠ شباط/فبراير، من أجل تنسيق ورصد تدابير المنع والحماية لأعضاء الحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة. وأنشأت الآلية مقراً وطنياً وعشرة مقار إقليمية ودون إقليمية في المناطق التي تتركز فيها أنشطة الحزب ولديها خريطة طريق للتصدي للمخاطر المحددة التي تتعرض لها النساء المشاركات في الأنشطة السياسية. وكانت آلية التنسيق الرئيسية لتدابير الحماية والأمن يوم الانتخابات. ولم يقع أي حادث أمني هام في ذلك اليوم.

(١) البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، المنصوص عليه في البند ٤ من اتفاق السلام، برنامج يدعمه ويرصده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٧ - وكما ذُكر في تقريري السابق (S/2017/1117)، قام عدد كبير من المقاتلين السابقين بمغادرة المناطق الإقليمية وأصبحوا مشتتين على نحو متزايد. وتم تسجيل العديد من المستوطنات الجماعية الجديدة من جانب الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ومنها عدد في المناطق الريفية حيث كانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية موجودة قبل تركيز قواتها، مما زاد من أهمية الحماية الشاملة للمجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع على النحو المنصوص عليه في القسم ٣-٤ من اتفاق السلام.

باء - الضمانات القانونية

١٨ - الاعتماد شرط أساسي للاستفادة من قانون العفو وجني فوائد إعادة الإدماج. وبحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، قدمت القوات المسلحة الثورية الكولومبية قائمة ضمت أكثر من ١٤ ٠٠٠ عضو سابق. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، كانت مفوضية السلام قد اعتمدت حوالي ١١ ٩٠٠ عضو سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في تلك القائمة. وبغية إتمام العملية للأفراد المتبقين الذين يقدر عددهم بأكثر من ٢ ٠٠٠ عضو سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، نفذت مفوضية السلام والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة خطة ثلاثية من منتصف كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس ٢٠١٨، أسفرت عن اعتماد حوالي ١ ٠٠٠ فرد سابق من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المناطق الإقليمية. ويجري إصدار الإشعارات ذات الصلة. وتشمل الخطوات التالية القيام بزيارة مشتركة إلى المنطقة الإقليمية في لا فارينتي حيث يوجد ٤٠٠ مقاتل سابق قد يكونون مؤهلين للحصول على الاعتماد؛ والقيام باستعراض إضافي للحالات المعلقة في المناطق الإقليمية الأخرى؛ واستعراض حالات حوالي ٤٠٠ عضو سابق في القوات المسلحة الكولومبية ما زالوا في السجون بدون اعتماد.

١٩ - وفي وقت توقيع اتفاق السلام، كانت التقديرات تشير إلى وجود ٣ ٥٠٠ عضو سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، ٨ في المائة تقريبا منهم نساء، في السجن بسبب جرائم تتصل بالنزاع. وقد أُفرج عن حوالي ٢ ٦٠٠ منهم حتى الآن، ما يعني أنه بعد ١٥ شهراً من اعتماد قانون العفو، لا يزال ربع سجناء القوات المسلحة الثورية الكولومبية في انتظار مراجعة قضائية بحقهم على الرغم من الجهود المشتركة التي تبذلها مفوضية السلام والبعثة. ويعمل فريق من المحامين، بدعم من المجتمع الدولي ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل التعجيل بالمراجعة القضائية للقضايا التي تشمل أعضاء في القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ورغم أن المسألة معقدة، يعد عدم تنفيذ قانون العفو على نحو أوفى نقطة ضعف في عملية إعادة الإدماج. ويجب بذل كل جهد ممكن لحل القضايا المعلقة.

جيم - إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي

٢٠ - في الأشهر الثلاثة الماضية، بذلت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ومفوضية السلام، ووزارات التعليم والصحة والبيئة والعمل، جهودا كبيرة للنهوض بأهداف إعادة الإدماج في وقت مبكر. وفي الوقت الحاضر، لدى ١١ ٥٠٧ من المقاتلين السابقين المعتمدين (٩٦,٧ في المائة) إمكانية فتح حساب مصرفي، وتلقى ١١ ٧٢٩ شخصا (٩٩ في المائة) بدلات إعادة الإدماج لمرة واحدة، ويتلقى ١٠ ٣٣٥ شخصا (٨٧ في المائة) منحا شهرية.

٢١ - وفي الوقت نفسه، وبعد مضي ستة أشهر من الانتهاء من عملية إلقاء السلاح، من الملح أن يرى الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية حلولا قابلة للتطبيق لإعادة إدماجهم في

الأجلين المتوسط والطويل. ويعود انتقال أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى خارج المناطق الإقليمية، إلى حد كبير، إلى عدم إحراز تقدم في هذا الصدد. ومن هنا تأتي الأهمية المتزايدة للحصول على الأراضي، وتصميم وتمويل وتنفيذ مشروعات منتجة قابلة للاستمرار ترتبط بالتنمية المحلية، وإنشاء تعاونيات من أجل تنفيذ هذه المشاريع.

٢٢ - وبالنظر إلى التحديات المتوسطة الأجل، فإني أؤكد من جديد على ضرورة قيام المجلس الوطني لإعادة الإدماج، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، باعتماد خطته الوطنية لإعادة الإدماج التي تربط بين إعادة الإدماج والتنمية. وسيؤدي تعيين موظفين في الوحدة الفنية لإعادة الإدماج في الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع إلى تحسين تنفيذ مبادرات إعادة الإدماج. وتم إنشاء مجالس إقليمية لإعادة الإدماج بمشاركة السلطات المحلية في جميع المناطق الإقليمية، ولكنها لم تتمكن بعد من إقامة صلات فعالة بين إعادة الإدماج والتنمية المحلية.

الظروف في المناطق الإقليمية

٢٣ - ظروف المعيشة والعمل في المناطق الإقليمية عامل مهم في نجاح عملية إعادة الإدماج. وتقع معظم هذه المناطق في البلديات الريفية النائية التي تعاني من صعوبة الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وقامت الحكومة ببناء محطات مؤقتة لمياه الشرب وحُفر الصرف الصحي في ٢٥ من أصل ٢٦ منطقة إقليمية. وتواجه هذه المرافق مشاكل صيانة متكررة تعمل مفوضية السلام على حلها، ولكن هناك مشاكل لا تزال معلقة في المناطق الإقليمية في لا فارينتي بمقاطعة نارينيو، ولانو غراندي في أنتيوكيا، وياري في ميتا. وتعاني أربع مناطق إقليمية على الأقل من محدودية الطاقة الكهربائية، وتعرضت شحنات المساعدات الغذائية لبعض الانقطاع. وقامت مفوضية السلام، والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ووزارة الصحة، والبعثة بإنشاء فريق عامل يجتمع بانتظام للتصدي لمعالجة الاختناقات في الهياكل الأساسية والخدمات. وفي آذار/مارس، شرعت مفوضية السلام في العمل في ست مناطق إقليمية، وشمل ذلك بناء غرف الدراسة في المدارس وتحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وتصريف المياه.

٢٤ - وفي تطور جدير بالترحيب، أعلنت الحكومة أن خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والصيانة ستستمر إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠١٨ حتى آب/أغسطس ٢٠١٩. وستستمر الخدمات الصحية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مع تعديل البرامج حسب الاحتياجات الخاصة. وأخيرا، يجدر بالإشارة بوجه خاص أن الأطراف توصلت إلى اتفاق في ٢٣ آذار/مارس لتمديد تقديم الإمدادات الغذائية الأساسية للمناطق الإقليمية لفترة أخرى مدتها ثلاثة أشهر. وقد كان من المقرر أن يتوقف تقديم الإمدادات الغذائية في ٣١ آذار/مارس. وبما أن الاستفادة من الأراضي ومن المشاريع الإنتاجية الطويلة الأجل لم تتحقق بعد، فإن الحصول على الغذاء يمثل حافزا هاما للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية للبقاء في المناطق الإقليمية، مما يتيح للحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة، بدعم من المجتمع الدولي، مواصلة تنفيذ عملية منظمة لإعادة الإدماج.

المستوطنات الجديدة

٢٥ - كما ورد في الفقرة ١٧، قامت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع بتحديد عدد من المستوطنات الريفية التي تعيش فيها حاليا مجموعات من المقاتلين السابقين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع

جماعية. وقامت الوكالة بإيفاد ١٠٦ من الميسرين إلى البلديات المجاورة لدعم الأشخاص الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية. ويعد قرار الوكالة بدعم المستوطنات الجديدة في أوريبي (مقاطعة ميتا)، وموتاتا (مقاطعة أنتيوكيا) حيث تم نقل حوالي ٢٥٠ مقاتلا سابقا، أمرا جديرا بالترحيب. وتقدر الوكالة أن ما يزيد عن ١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية سيحتاجون إلى دعم لإعادة إدماج كل منهم.

٢٦ - ويؤدي تشتت المقاتلين السابقين إلى تحديات جديدة. وعلى الرغم من أن التركيز على إعادة الإدماج القائم على المناطق الإقليمية يظل ضرورياً وسيحفز المقاتلين السابقين على العودة إلى هذه المناطق، فإن اتباع نهج مجتمعي أوسع على مستوى البلديات والمقاطعات سيكتسب أهمية متزايدة. وينبغي أن يراعي المجلس الوطني لإعادة الإدماج والوكالات الحكومية والمجتمع الدولي هذه الاحتياجات المتطورة.

إعادة الإدماج في القطاع الإنتاجي

٢٧ - هناك حالياً أكثر من ١٠٠ مبادرة إنتاجية في مراحل مختلفة من التنفيذ في المناطق الإقليمية. ويجري تصميم وتنفيذ وتمويل هذه المبادرات في المقام الأول من جانب الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية مما يقدم لهم من بدلات إعادة الإدماج والإعانات الشهرية. ويعمل البعض بمساعدة تقنية أو مالية من الوكالات الحكومية والجامعات والسلطات المحلية والمانحين الدوليين. ومما يدعو للأسف، أن الآلية الرسمية المنشأة بموجب اتفاق السلام من أجل صياغة وتمويل المشاريع الإنتاجية لم تكن فعالة. وينص اتفاق السلام على أنه بعد موافقة المجلس الوطني لإعادة الإدماج على المشاريع الإنتاجية، يُمنح مبلغ قدره ٨ ملايين بيزو (حوالي ٢ ٨٠٠ دولار) لكل عضو مشارك من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وحتى شهر شباط/فبراير، لم تُمنح الموافقة إلا على مشروع واحد من هذا القبيل (في ميرافال، بمقاطعة كاكيتا).

٢٨ - وتم تحديد الأولويات الثلاث التالية خلال الأشهر الثلاثة الماضية: فتح حسابات مصرفية لجميع التعاونيات التي أنشئت حتى الآن والتي يبلغ عددها ٥١ تعاونية، وموافقة المجلس الوطني لإعادة الإدماج على المشاريع الإنتاجية وتمويلها في جميع المناطق الإقليمية، وإصدار القواعد التي تمكن الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية من الحصول على الأراضي.

التعاونيات

٢٩ - أُحرز بعض التقدم في إنشاء التعاونية الوطنية، المعروفة باسم ”إيكومون“ (Ecomun)، وتعاونيات محلية. فقد تم إنشاء ما مجموعه ٥١ تعاونية تضم ٣ ٠٧٠ عضوا. وقامت وزارة العمل والدائرة الوطنية للتدريب المهني بتدريب واعتماد ٥ ٤٣٣ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في اقتصاديات التضامن، وتم تحديد موارد دولية لعدد من الأشخاص الإضافيين الذين أعربوا عن اهتمامهم بالدورة التدريبية وعددهم ١ ٤٠٠ شخص. غير أن بضع تعاونيات فقط استوفت جميع المتطلبات القانونية والتشغيلية، لا سيما لفتح حسابات مصرفية. وينتظر أن يقوم مكتب مراقبة المصارف قريبا بإصدار مرسوم من شأنه أن يمهد الطريق للإسراع بفتح حسابات مصرفية لجميع التعاونيات.

الحصول على الأراضي

٣٠ - ينتظر أن يقوم الرئيس قريبا، وفقا للقرار الذي أصــدره في كانون الأول/ديســمبر ٢٠١٧، بإعلان مشروع مرسوم يتيح للمقاتلين السابقين الحصول على ملكية الأراضي في إطار عملية إعادة الإدماج للتعليق عليه. وعندما سيتم اعتماد هذا المرسوم التاريخي، فإنه ربما سيتيح أقوى حافز للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين لديهم خبرة زراعية، والذين يشكلون الأغلبية، للمضي في عملية إعادة الإدماج. إلا أن ذلك لا يمكن تنفيذه إلا بعد الانتخابات الرئاسية بسبب القيود المفروضة على ارتباط الحكومة بأية عقود خلال الحملة الانتخابية. وتقترح الحكومة خيارا إضافيا يتمثل في شراء الأراضي كجزء من تمويل المشاريع الإنتاجية، التي يمكن تنفيذها على الفور.

٣١ - وقامت الوكالة الوطنية للأراضي حتى الآن بتحديد ٧٦ قطعة أرض (١٤ داخل المناطق الإقليمية و ٦٢ على مقربة منها) جاهزة للشراء والإنتاج الزراعي. ويجب النهوض بتخصيص الأراضي دون مزيد من التأخير.

المشاريع الإنتاجية

٣٢ - كما ذكر أعلاه، لم يكن التقدم المحرز في تصميم المشاريع الإنتاجية واعتمادها وتمويلها من جانب المجلس الوطني لإعادة الإدماج كافيا. فلا تزال أعمال الأخصائيين التقنيين الذين عينتهم القوة الثورية البديلة المشتركة في عام ٢٠١٧ لصياغة المشاريع في ٢٦ منطقة إقليمية تسير ببطء، ونتيجة لذلك، لم تُعرض على المجلس إلا أربعة مشاريع، ولم يوافق المجلس إلا على مشروع واحد. وفي مواجهة هذه الحالة الحرجة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوائل شهر آذار/مارس ٢٠١٨، بدعم من المجلس والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة، بالتعجيل بإيفاد أخصائيين من أجل إنجاز عملية الصياغة. ويتمثل الهدف في الموافقة على ١٣ مشروعًا في آذار/مارس وعلى الباقي في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، تخرج ٣٥٠ من المقاتلين السابقين بعد ثلاثة أشهر من التدريب، كفنيين زراعيين.

٣٣ - وتفتقر جهود إعادة الإدماج الحالية إلى منظور جنساني وتمس الحاجة إلى وضع مبادرات شاملة مصممة خصيصا لاحتياجات نساء القوات المسلحة الثورية الكولومبية تكفل مشاركتهن الكاملة وتوليهن مهاما قيادية. وتواصل العضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية إعداد مبادراتهن الخاصة. فعلى سبيل المثال، قامت النساء في المنطقة الإقليمية في أغوا بونيتا بتصميم مشروعين، مشروع متجر للخياطة ومشروع مركز متخصص في منتجات الأناناس. وفي المنطقة الإقليمية في لانو غراندي، قامت مجموعة مؤلفة من ٣٤ من العضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية بافتتاح مطعم محلي. وفي المنطقة الإقليمية في سانتا لوسيا، قامت مجموعة مؤلفة من ٢٠ امرأة بافتتاح مخبز بدعم فني من الدائرة الوطنية للتدريب المهني. وفي المنطقة الإقليمية في لوس مونوس (كاوكا)، قامت مجموعة من العضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية اللائي ينتمين للشعوب الأصلية بتنفيذ مشروع لتصنيع المنتجات الحرفية، ويعتزمن إشراك النساء من المحميات القريبة للشعوب الأصلية. وتبذل جهود مماثلة في مناطق إقليمية أخرى، ولكنها تحتاج إلى دعم فني ومالي.

٣٤ - وتستفيد عملية إعادة الإدماج في القطاع الإنتاجي من التعبئة المتزايدة للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام،

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وقامت مجموعة المانحين لكولومبيا، التي يتولى تنسيقها الاتحاد الأوروبي، بإيلاء الأولوية لإعادة الإدماج. وينبغي للمجلس التقني المعني بالتعاون الدولي الذي أنشأه المجلس الوطني لإعادة الإدماج في شباط/فبراير أن يساهم في مواصلة تعزيز التعاون الدولي وزيادة تنسيقه. وبدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تتواصل الجهود المبذولة لإنشاء منظمة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية (Humanicemos)، التي تهدف إلى توظيف ما يصل إلى ١٤٦ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

الصحة والتعليم

٣٥ - في الوقت الحاضر، سجل في نظام الرعاية الصحية ٤٧٥ ١١ عضوا سابقا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية (أي ٩٦ في المائة من الأعضاء المعتمدين؛ ٩٨٠ ٨ رجلا و ٤٩٥ ٢ امرأة) في ٤٨٨ بلدية، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١١٢ ١ في الربع الأول من عام ٢٠١٨. وقامت وزارة الصحة ومفوضية السلام بوضع بروتوكولات جديدة للتغلب على الصعوبات في تسجيل الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في نظام الرعاية الصحية. وقام الفريق العامل الفني المعني بالصحة التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، الذي عقد اجتماعات أسبوعية، بزيادة الرعاية المقدمة للحالات الطارئة التي بلغ عددها ٣٥ حالة وبتحسين تقديم الخدمات عموما.

٣٦ - وعلى الرغم من توسيع نطاق تقديم الخدمات الصحية إلى المناطق الإقليمية، لم يكن يوجد في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير أي أطباء في بعض هذه المناطق. وتم حل المشكلة الآن في جميع المناطق الإقليمية باستثناء منطقة فيردي في مقاطعة تشوكو. وأبلغت مناطق إقليمية أخرى عن وجود نقص في الأدوية.

٣٧ - وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية وأفراد المجتمعات المحلية المجاورة الذين كان حصولهم تقليديا على الرعاية الصحية محدودا يستفيدون من المرافق الصحية المؤقتة في المناطق الإقليمية. وسيكون وجود خطة طوارئ قوية لتلبية احتياجات الرعاية الصحية للمناطق الإقليمية والمجتمعات المحلية في الأمدين المتوسط والطويل أمرا هاما في إطار استراتيجية الصحة الريفية لأشد المناطق ضعفا.

٣٨ - وبغية إيجاد حلول أطول أمدا، قامت وزارة الصحة، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، برعاية برنامج ”الصحة من أجل السلام“ في ٢٦ بلدية توجد فيها مناطق إقليمية، من أجل تعزيز قدرات أخصائيي الرعاية الصحية والقادة المجتمعيين، بما في ذلك المقاتلون السابقون.

٣٩ - وقام مقدم التأمين الصحي للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية بتحديد ١٦٠ ١ موعدا طبيا متخصصا لعدد من الحوامل يبلغ ٣٢٦ حاملا في المناطق الإقليمية. ومن دواعي الأسف، أن خدمات التوليد في العديد من المستشفيات الريفية بالقرب من المناطق الإقليمية، ناقصة أو منعدمة، ولا تزال المرأة تواجه صعوبات جمة في الحصول على هذه الخدمات أو الوصول إلى جناح الولادة بسبب ارتفاع تكاليف النقل. ولا يزال توفير الخدمات التي تكفل التمتع بالحقوق الجنسية والإنجابية والحصول عليها يشكل تحدياً كبيراً. ويواجه الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية تحديات مماثلة لأن مراكز العلاج وجهات تقديم الرعاية المتخصصة تتوافر بشكل رئيسي في عواصم المقاطعات البعيدة عنهم.

٤٠ - وفيما يتعلق بالتعليم، من الأهمية بمكان وضع استراتيجية متكاملة تتماشى مع الالتزامات التي حددتها وزارة التعليم في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج. ويتزايد الطلب على التعليم العالي حيث إن برامج التعليم الابتدائي والثانوي تدخل عامها الثاني من التنفيذ. وتتعاون وزارة التعليم مع القوات المسلحة الكولومبية في خطة مشتركة للتعليم العالي بالتعاون مع الجامعات العامة والخاصة. وفي إطار نموذج مرن للتعليم الابتدائي والثانوي تنفّذه وزارة التعليم والشركاء الدوليون، التحق ٣ ٤١٨ عضوا سابقا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في عام ٢٠١٧، وسجل حوالي ١ ٨٣١ عضوا سابقا في عام ٢٠١٨.

دال - إعادة الإدماج السياسي

٤١ - خرج حزب القوة الثورية البديلة المشتركة المنشأ حديثا من انتخابات الكونغرس التي جرت في آذار/مارس بمسؤوليات وطنية من خلال الأعضاء الخمسة في مجلس الشيوخ، منهم امرأتان، والأعضاء الخمسة في مجلس النواب الذين سيتولون مهام مناصبهم عند افتتاح الكونغرس الجديد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨. وقد أدى انتقال القوات المسلحة الثورية لكولومبيا من النزاع إلى السياسة إلى توطيد عملية السلام، ولكنه لم يكن خاليا من العقبات التي أدى بعضها إلى وضع القوة الثورية البديلة المشتركة في وضع غير مؤاتٍ قياسا إلى الأحزاب السياسية الأخرى.

٤٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أثناء تسجيل المرشحين، طعن رئيس قلم المحكمة فيما إذا كان العفو الذي يشمل الجرائم التي ارتكبها أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية أثناء النزاع يزيل أيضا العقبات التي تعترض مشاركتهم السياسية. وساعدت مراجعة المحكمة الدستورية للقانون المنشئ للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار في توضيح المسألة. وفي مقابل ذلك، فإن تسجيل الناخبين الذين ينتمون للقوة الثورية البديلة المشتركة قد تم بسلاسة نسبياً، رغم أن الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين لم يعتمدوا بعد لم يتمكنوا من التصويت. وحتى الآن، قام رئيس قلم المحكمة الوطنية بتسجيل جميع الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين اعتمدتهم مفوضية السلام.

٤٣ - وكان توفير التمويل العام لعمليات الحزب وحملاته الانتخابية إشكاليا أيضا. ففي البداية، رُفض طلب الحزب فتح حساب مصرفي لأن ممثليه القانونيين كانوا مدرجين في قوائم الجزاءات الدولية. ولم يوافق المصرف الزراعي على فتح الحساب إلا في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي آذار/مارس، أدت الإجراءات القانونية والبيروقراطية إلى تأخير توافر الأموال التي قام المصرف الزراعي بتحويلها إلى الحزب السياسي حتى ١ آذار/مارس، أي قبل عشرة أيام من إغلاق الحملة. ومن الواضح أن هذا الوضع أدى إلى تقويض قدرة القوة الثورية البديلة المشتركة على تنظيم الحملة. وأثر التأخير في صرف الأموال من المجلس الانتخابي الوطني أيضا على الأحزاب السياسية الأخرى.

٤٤ - وعلى الرغم من تدشين المقر الإقليمي للقوة الثورية البديلة المشتركة وإطلاق الحملة في بوغوتا وفي عدة مناطق دون وقوع حوادث، فإن مرحلة الشروع في أنشطة الحملة نفسها اتسمت بوقوع العديد من أعمال التخريب ضد مكاتب القوة الثورية البديلة المشتركة والمضايقات في المظاهرات العامة. كما وقعت بعض أعمال العنف ضد أطراف أخرى، مما يشير إلى وجود بيئة من الاستقطاب السياسي.

٤٥ - وقد وقع أخطر حادث في ١٦ كانون الثاني/يناير عندما قُتل اثنان من المقاتلين السابقين أثناء قيامهما بحملة في بلدية بيكي (مقاطعة أنتيوكيا). وأصدرت البعثة إدانة عامة لعملية القتل، التي تمثل أول

حدث من نوعه في الحملة الانتخابية. وأصـــدرت وحدة التحقيق الخاصـــة التابعة لمكتب المدعي العام مذكرات توقيف بحق جناة مشتبه فيهم.

٤٦ - ونظرا للبيئة الأمنية العامة والافتقار إلى الأموال، أوقف حزب القوة الثورية البديلة المشتركة حملته في الفترة من ٩ إلى ٢٣ شـــباط/فبراير. وفي المرحلة الأخيرة من الحملة، انخفض عدد الحوادث، وكما ذكرنا ســـابقاً، مر يوم الانتخابات دون وقوع حوادث تذكر. وفي ٨ آذار/مارس، انســـحبت القوة الثورية البديلة المشتركة من الحملة الرئاسية، بسبب الحالة الصحية لمرشحها الرئاسي رودريغو لوندونيو.

هاء - أمن المجتمعات المحلية ومنظماتها وقادتها في أكثر المناطق تضررا من النزاع

٤٧ - في تقريري السـابق، أشـرت إلى أن اسـتفحال حالة انعدام الأمن في العديد من المناطق المتضـررة من النزاع هو أخطر تحد في مرحلة ما بعد الاتفاق. وفي عام ٢٠١٧، بلغ عدد المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة المجتمعيين والرواد الاجتماعيين الذين لقوا مصرعهم ما مجموعه ١٢١ شخصا[٢].

٤٨ - ويســـاورني القلق، بناء على كل ما ورد من أخبار، من أن عمليات قتل القادة المجتمعيين والمدافعين عن حقوق الإنسـان قد اسـتمرت بلا هوادة خلال الأشـهر الثلاثة الماضـية بالرغم من التدابير العديدة التي اتخذت لمعالجة العدد المقلق من عمليات القتل المســـجلة في عام ٢٠١٧. وهذا الاتجاه وما يرتبط به من انتشار العناصر المسلحة غير القانونية، يجب أن يخضع للسيطرة على وجه السرعة، مثلما أقر بذلك الرئيس وكبار المسؤولين في حكومته.

٤٩ - ومما يثير القلق بوجه خاص الاعتداءات على الأشـخاص الذين يعملون لتنفيذ البرامج الحكومية المتعلقة باستبدال الكوكا واسترداد الأراضي. ويعتبر أعضاء مجالس المجتمعات المحلية، وهي آلية الحكم التي أنشـئت في المناطق الريفية، هي من بين الأهداف الرئيسـية للعنف. وهذا يؤكد على أهمية توسـيع جهود الحماية من الحماية الفردية للأشـخاص المعرضـين للخطر إلى الأمن الجماعي للجماعات والمجتمعات المحلية على النحو المنصـوص عليه في المرسـوم ٢٠٧٨ لعام ٢٠١٧. كما ينبغي أن يتم توسـيع جهود الحماية لتشـــمل التحديات المتعلقة بالحماية المحددة للمرأة في المجتمعات المحلية من خلال تعزيز تدابير منع العنف الجنساني والتصدي له.

٥٠ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، أصدر أمين المظالم إنذاراً مبكراً على صعيد البلد، حدد فيه القادة المجتمعيين والرواد الاجتماعيين والمـدافعين عـن حقـوق الإنسان باعتبارهم من الأشخاص المعرضين للخطر. وأشـــار إلى أن ٤٩ في المائة من جميع الحالات التي وقعت من عام ٢٠١٧ إلى شـــباط/فبراير ٢٠١٨ حدثت في أربع مناطق وهي: كاوكا، وأورابا، وأنتيوكيا، ونورتي دي ســـانتاندير. وحدد في إنذاره ســبعة عوامل مشــتركة بين العديد من القادة الذين قتلوا، وهي انخراطهم في الدفاع عن الأراضــي والموارد الطبيعية، وفي تنفيذ اتفاق السـلام، ولا سـيما برنامج اسـتبدال الكوكا وصـياغة خطط التنمية الريفية، وفي الجهود الهادفة إلى استرداد الأراضي وكفالة عودة النازحين، وفي الدفاع عن الأراضي ضد المصالح الخاصة،

---

(٢) في التقرير السـنوي لمفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان الذي يغطي عام ٢٠١٧ (A/HRC/37/3/Add.3)، سـجلت المفوضية ما مجموعه ١٢١ من حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان، بما يشمل الرواد الاجتماعيين والقادة المجتمعيين. وشملت الوفيات ٨٤ من المدافعين عن حقوق الإنســـان الذين يضـــطلعون بأدوار قيادية، و ٢٣ من أعضـــاء الحركات الاجتماعية والسياسية، و ١٤ شـخصـا قتلوا خلال الاحتجاجات الاجتماعية. وكان مجموع القتلى من النسـاء ١٤ امرأة، وهو ما يمثل ضعف العدد المسجل في العام الماضي.

وفي شجب الاتجار بالمخدرات ووجود جهات فاعلة مسلحة غير قانونية واستخدام الأطفال والمراهقين في المناطق الحضرية المهمشة، وفي الاحتجاج ضد استثمارات محددة للموارد العامة، وفي المشاركة السياسية في الفترة الانتخابية الحالية. ولاحظ أمين المظالم توسع نطاق الجماعات المسلحة غير القانونية وتزايد عدد الاشتباكات فيما بينها، مما أدى إلى زيادة حالات النزوح الجماعي. وقد أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن حالات النزوح هذه خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٨.

٥١ - وأصدر مكتب أمين المظالم ٢٧ من الإنذارات المبكرة الإقليمية الإضافية أشار فيها إلى وجود مخاطر في ٤٥ بلدية في ١٤ مقاطعة. وسلطت ثلاثة من هذة الإنذارات المبكرة الضوء على مخاطر العنف الجنسي وألقت خمسة منها الضوء على مخاطر تجنيد الأطفال. وشدد مكتب أمين المظالم على أن معظم المخاطر تُعزى إلى التنافس على السيطرة على الأراضي التي يجري فيها إنتاج المخدرات والاتجار بها والتعدين غير القانوني. وكانت المصالح التجارية المحيطة بالهياكل الأساسية والمشاريع الزراعية الضخمة المصدر الثاني للمخاطر. وتعرض الرواد الاجتماعيون للقتل في ٣٣ من هذه البلديات البالغ عددها ٤٥ بلدية.

٥٢ - وبوجه عام، تُظهر إنذارات أمين المظالم مدى ارتباط الهجمات ضد المجتمعات المحلية والقادة بشكل مباشر بمحاولات السيطرة عن طريق العنف على الموارد، ولا سيما موارد الأراضي وموارد الزراعة. وتشير هذه النتائج إلى رجحان الدوافع الاقتصادية حاليا في أنماط العنف في المناطق الريفية، وينبغي أن تساعد المؤسسات الحكومية على صقل استراتيجياتها ضد المنظمات الإجرامية، دعما لتثبيت الاستقرار في المناطق الأكثر تضررا من النزاع.

٥٣ - وفي نهاية عام ٢٠١٧، أقرت الحكومة العديد من الصكوك الجديدة في محاولة لمعالجة تدهور الحالة الأمنية ونمط عمليات القتل في مناطق النزاع السابقة، ويندرج في هذا الإطار استحداث نظام قوي للإنذار المبكر، وإيجاد استجابة مؤسسية أقوى للإنذارات، وتعزيز مكتب المدعي العام من خلال إنشاء وحدة تحقيق خاصة جديدة، واعتماد خطة ”حُرس“ لنشر قوات الأمن في المناطق الريفية المعرضة للخطر. وما برحت البعثة تدعم هذه الجهود حيثما كان ذلك مناسباً.

الاستجابة للإنذارات المبكرة لأمين المظالم

٥٤ - قامت حكومة كولومبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، سعيا منها للتعجيل بالاستجابة المؤسسية لنظام الإنذار المبكر لأمين المظالم، وتعزيز المنع تمشيا مع اتفاق السلام، بإنشاء اللجنة المشتركة بين القطاعات للاستجابة السريعة للإنذارات المبكرة التي تضم وزيري الداخلية والدفاع، والقائد العام للقوات العسكرية، ورئيس الوحدة الوطنية للحماية، ومدير الشرطة الوطنية، ورئيس وحدة الضحايا. كما يشارك أمين المظالم، والمدعي العام، والمفتش العام، والمستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع وحقوق الإنسان والأمن، والمستشار الرئاسي المعني بحقوق الإنسان في أعمال اللجنة المشتركة كمدعوّين. وهذا تطور جدير بالترحيب، كما هو الحال مع الجهود التي تبذلها وكالات التعاون الحكومية، مع زيادة القدرة على تتبع الأوضاع من خلال اللجان الإقليمية والمحلية. وتجتمع اللجنة المشتركة بين القطاعات على الصعيدين الوطني والمحلي، وقد شاركت البعثة في ٢٤ دورة من الدورات التي عقدتها وعددها ٣٢ دورة.

خطة "حُرس"

٥٥ - يؤدي عدم وجود دائم للمؤسسات الأمنية والمدنية في المناطق الأكثر تضررا من النزاع إلى الإسهام في انعدام الأمن في المجتمعات المحلية. وفي تقريري السابق، أشرت بارتياح إلى الإعلان عن اعتماد استراتيجية جديدة لتحقيق الاستقرار، "خطة حُرس"، بما في ذلك إعادة نشر قوات الأمن العام في ٥٩٥ مقاطعة ريفية في ١٣ بلدية ذات أولوية عليا و ٥٤ بلدية ذات أولوية متوسطة. وتتمثل أهداف الخطة في استعادة السيطرة على المناطق التي يتجمع فيها عدد من المؤشرات، بما في ذلك وجود جماعات مسلحة غير قانونية، وقتل القادة المجتمعيين، وانتشار مظاهر الاقتصاد غير القانونية، وصدور إنذارات مبكرة عن مكتب أمين المظالم، وإنشاء وجود طويل الأجل لبناء الثقة مع المجتمعات المحلية، وتيسير قيام الوكالات المدنية بتوفير السلع والخدمات.

٥٦ - وتنص الخطة على إجراء تقييمات منتظمة لفعاليتها بالتعاون مع البعثة. ولا يزال تنفيذ الخطة في مرحلة مبكرة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإنها تواجه عددا من التحديات، منها جسامة الاحتياجات اللوجستية لإنشاء وجود دائم في عدد كبير من المناطق النائية، وإشكالية نشر الوحدات العسكرية الخفيفة ووحدات الشرطة الخفيفة في المناطق التي تقوم فيها الجماعات المسلحة غير القانونية بمواجهة قوات الأمن بنشاط، والقلق الذي أعربت عنه المجتمعات المحلية التي لاحظت زيادة في نشر أفراد الأمن من أن يكون ذلك مؤقتاً، ما يجعلها تتردد في التعاون مع قوات الأمن خوفا من انتقام المنظمات الإجرامية منها لاحقا، وحقيقة أن المجتمعات المحلية، حيث أنها تعتمد في معيشتها أساسا على زراعة الكوكا أو التعدين غير القانوني، يتصادم تطلعها إلى أن تحميها قوات الأمن من عنف الجماعات المسلحة غير القانونية مع خوفها من أن يؤدي وجود الدولة إلى تقويض بقائها الاقتصادي. وفي جميع أنحاء المناطق المتضررة من العنف والفقر المدقع، سيتم تعزيز تنفيذ الخطة وتوسيع نطاق وجود الدولة إلى حد كبير، إذا تواكب توفير الأمن مع توفير السلع والخدمات من جانب الوكالات المدنية.

وحدة التحقيق الخاصة في مكتب المدعي العام

٥٧ - أحرزت وحدة التحقيق الخاصة، التي عين مديرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تقدما في تحديد الجماعات المسلحة غير القانونية والتنظيمات الإجرامية العاملة في المناطق التي أخلتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وأولت الوحدة الأولوية لنشر أفرقة متعددة التخصصات في أبارتادو وميدلين وبوبايان وباستو وتوماكو. وأقامت البعثة حوارا وثيقا مع هذه الوحدة.

٥٨ - وفي المرحلة الأولى، ركزت الوحدة عن حق على عمليات قتل أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وأفراد أسرهم، التي لم يتم تناولها بالقدر الكافي في عام ٢٠١٧. وأفضت تحقيقاتها إلى صدور ٢١ مذكرة توقيف في حق أفراد مرتبطين بثلاثة تنظيمات ضالعة في ٢٠ عملية قتل واختفاء، وهي: كلان ديل غولفو (عصبة الخليج) وجيش التحرير الوطني والجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ودأبت فرقة صفوة الشرطة، التي أنشئت بموجب اتفاق السلام، على دعم التحقيقات التي تجريها الوحدة.

٥٩ - وضمن مؤسسات الدولة، قام أمين المظالم والمدعي العام بدور رائد محمود في تحليل سياق العنف في مناطق النزاع، وزادا من التركيز على الجماعات الإجرامية الضالعة في قتل القادة المجتمعين والرواد الاجتماعيين.

اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية

٦٠ - تتولى اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، التي يرأسها الرئيس، المسؤولية العامة عن تصميم سياسة على نطاق الدولة للتصدي لخطر الجماعات غير القانونية والقضاء على الجريمة المنظمة وعن الإشراف على هذه السياسة وفقا لاتفاق السلام. وهي تضم نائب الرئيس أوسكار نارانخو، ورؤساء جميع الوكالات المعنية بالمسائل الأمنية، والمستشار الرئاسي المعني بحقوق الإنسان، والمدعي العام، والمفتش العام، وأمين المظالم. ويحظى أربعة ممثلين من منظمات معروفة في المجتمع المدني بالعضوية الكاملة في اللجنة؛ وتشارك بصفة مراقب في أعمالها كل من منظمة الدول الأمريكية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة التحقق. وقد تكثفت أنشطة اللجنة وأفضت التقارير المنتظمة للمدعي العام إلى إجراء مناقشة موضوعية بشأن تطور أنماط العنف في الأقاليم. وتعقد اللجنة الفرعية المعنية بالضمانات الأمنية اجتماعات في المناطق ذات الأولوية، وتستجلي وجهات نظر أفراد المجتمعات المحلية والسلطات المحلية. ومن بين مصادر الاضطراب الأمني المتواترة التي تم تسليط الضوء عليها في دوراتها انتشار الجماعات المسلحة، وانعدام الفرص الاقتصادية، وارتفاع مستويات الفساد، والإفلات من العقاب.

٦١ - وأنشأت اللجنة أيضا أربع لجان مواضيعية تركز على المنظورات الإقليمية والجنسانية والعرقية، ومصادر التمويل، والتغييرات المعيارية، وتأثير استجابة المؤسسات. وطلبت المنظمات النسائية أن يكون لها تمثيل فعال في اللجنة لكفالة تجسيد منظوراتها في عملها.

واو - وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني

٦٢ - انتهى اتفاق وقف إطلاق النار الثنائي المؤقت المبرم بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وعلى الرغم من النداءات العديدة إلى المحافظة على ما تحقق من انخفاض ملحوظ في أعمال العنف خلال فترة وقف إطلاق النار المؤقت، استأنف جيش التحرير الوطني العمل العسكري في ١٠ كانون الثاني/يناير، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تعليق مشاركتها في المحادثات. وبعد عدة أيام، وفي ظل توقف أعمال العنف في الميدان، التقى كبار المفاوضين من كلا الطرفين مرة أخرى في كيتو لمناقشة جملة أمور منها إمكانية التفاوض على وقف جديد لإطلاق النار. وفي هذا السياق، طلبوا إلى ممثلي الخاص، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، في رسالة مشتركة وجهوها إليه، أن يقدم تقييمه لوقف إطلاق النار المؤقت وتوصياته لتحسين الاتفاق. وفي رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير، أكد ممثلي الخاص التأثير الإيجابي لوقف إطلاق النار على المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع وعلى شرعية عملية السلام. وأشار إلى أوجه القصور الرئيسية في اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت، لا سيما الخلافات الأساسية بشأن تعريف العمل الهجومي، ونطاق الالتزامات الإنسانية، ودور آلية الرصد والتحقق. وشملت توصياته ضرورة تكثيف الحوار السياسي، وتنفيذ تدابير بناء الثقة الملموسة والقابلة للتحقيق والقابلة للتحقق، والتخفيف الفوري من الأعمال القتالية، والتفاوض على وقف طويل الأجل لإطلاق النار بمشاركة الكيان المعني بالتحقق من أجل توفير ضمانات التنفيذ الفعلي.

٦٣ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أدى قصف جيش التحرير الوطني لمركز شرطة في مدينة بارانكيا إلى مقتل ٧ من أفراد الشرطة وإصابة أكثر من ٤٠ آخرين، ما دفع الحكومة إلى أن تعلق مرة أخرى مشاركتها في المحادثات. وأوعز إلى القوات المسلحة، التي ما برحت تشارك في الأعمال الموجهة ضد جيش التحرير الوطني منذ نهاية وقف إطلاق النار، بأن ترد بقوة. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، قصفت القوات المسلحة

معسكرا تابعا لجيش التحرير الوطني في مقاطعة تشوكو، وفي الأيام التالية، أعلنت أنها قامت بأسر أفراد من جيش التحرير الوطني.

٦٤ - وعقب انتهاء وقف إطلاق النار المؤقت، عبرت قطاعات واسعة من المجتمع الكولومبي بعبارات قوية عن رفضها للعنف ومطالبتها بتسوية سلمية للنزاع. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعلن جيش التحرير الوطني وقفا انفراديا للأعمال العسكرية الهجومية في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس لإتاحة إجراء الانتخابات دون منغص. وفي ١٢ آذار/مارس، أعلن الرئيس أنه قد أوعز إلى فريقه المفاوض بأن يعود إلى كيتو، مشيرا إلى وجود تشجيع وطني ودولي لاستئناف المحادثات. وفي ١٥ آذار/مارس، بدأت الجولة الخامسة من محادثات السلام، وأصدر الوفدان بيانا مشتركا يحدد جدول عملهما: مشاركة المجتمع في بناء السلام، وإجراء تقييم لوقف إطلاق النار المؤقت وإجراء مفاوضات بشأن وقف جديد لإطلاق النار، والترويج لإبرام اتفاق إنساني في تشوكو، وإحراز تقدم في إزالة الألغام، وتوعية الناس من أجل زيادة فهمهم لعملية السلام. ومن المقرر أن تختتم الجولة الخامسة في ١٨ أيار/مايو.

زاي - المسائل الشاملة

تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتواصل مع الجماعات النسائية

٦٥ - كان تنفيذ الأحكام المتعلقة بالضمانات الأمنية وإعادة الإدماج التي تتصل تحديدا بالمسائل الجنسانية محدودا. ويجب إيلاء الأولوية لتنفيذ هذه الأحكام وتوفير الموارد الكافية لذلك بما يتيح اتخاذ إجراءات إيجابية ومتمايزة تكفل عملية إعادة إدماج ملائمة للعضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية وأمن النساء في المجتمعات المحلية. وشجع الفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، الذي تنسق معه البعثة عن كثب، اتخاذ تدابير ترمي إلى تنفيذ عملية إعادة إدماج تراعي المنظور الجنساني، بما يشمل إجراء تحليل لأوضاع المقاتلات السابقات ووضع استراتيجية جنسانية لإعادة الإدماج. ويؤدي هذا الفريق العامل، إلى جانب المنتدى الخاص الرفيع المستوى للمرأة، دورا بالغ الأهمية في كفالة تلبية احتياجات النساء وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٦٦ - وتواصل البعثة، مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعزيز حوارها مع المنظمات النسائية، والنظر في توصياتها. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل البعثة على تعزيز الحوار بين المقاتلات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية والنساء من المجتمعات المحلية المجاورة. وفي اليوم الدولي للمرأة، دعمت البعثة تنظيم أكثر من ١٥ مناسبة في مناطق إقليمية ومجتمعات محلية مجاورة من أجل تعزيز الحوار والمصالحة.

٦٧ - ولدى البعثة حاليا، في جميع مكاتبها الميدانية، شبكة تضم ٤١ جهة تنسيق للشؤون الجنسانية، تعمل على تعزيز التنسيق بين المنظمات النسائية والنظراء الحكوميين وجهات تنسيق الشؤون الجنسانية في القوة الثورية البديلة المشتركة ووكالات الأمم المتحدة.

حماية الطفل

٦٨ - تواصل البعثة اتصالها مع مكتب المستشار الرئاسي المعني بحقوق الإنسان بشأن تنفيذ برنامج إعادة الإدماج الذي تضطلع به الحكومة بعنوان ”مسار حياة مختلف“ لفائدة الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة. وتقوم البعثة بمتابعة ٢١ حالة من أصل ١٣٥ حالة أطفال سرحوا رسميا من القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ومن التحديات التي تواجه إعادة إدماجهم وجود حواجز

تحول دون حصول الأطفال دون سن الثامنة عشرة على الدعم المالي نظرا للشرط القانوني الذي يقتضي وجود ولي بالغ؛ واصطدام المراهقين بحالات تأخير في الانتقال إلى برنامج إعادة الإدماج للبالغين؛ ومواجهة صعوبات في توفير الرعاية لأولئك الذين قرروا أن يعيشوا في مناطق إقليمية. وقد تم التغلب على بعض هذه العقبات، ولاحظت البعثة أن ثمانية من أولئك الأطفال تقدموا في تعليمهم، وتلقى ثمانية منهم دعما ماليا، وحصل غالبيتهم على وثائق هوية رسمية. وفي شباط/فبراير، شرع المجلس الوطني لإعادة الإدماج في إعداد مبادئ توجيهية مفصلة لإعادة إدماج الأطفال، بما في ذلك مؤشرات، واستراتيجية للمتابعة، واستراتيجية لتقديم الدعم النفسي في إطار برنامج إعادة الإدماج. ومن المهم كفالة التنفيذ السليم لهذه المبادئ التوجيهية. ويلزم إعداد دليل واضح ينشر على نطاق واسع عن الانتقال إلى برنامج البالغين. وحتى الآن، يفوق عمر ٨٣ من المشاركين في هذا البرنامج ١٨ سنة وسيبلغ ١١٤ مشاركا هذا العمر بحلول نهاية العام.

٦٩ - وهناك نقص في الرعاية المتخصصة والمرافق الملائمة لأطفال الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين يعيشون في المناطق الإقليمية. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر مرافق رعاية نهارية للأطفال تعمل بكامل طاقتها سوى في منطقتين إقليميتين. وتنسق البعثة مع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة واليونيسيف من أجل تحسين ظروفهم المعيشية. وفي بعض المناطق الإقليمية، قدم المعهد الدعم لتوفير إمكانية حصول الأطفال على خدمات التعليم والصحة والترفيه. وأحرز تقدم متواضع فيما يتعلق بإدماجهم في برامج اجتماعية مقررة لوالديهم. ويعد قيام الحكومة، في ١٦٦ بلدية، بإطلاق برنامج شامل لمنع تجنيد الأطفال من جانب الجماعات غير القانونية تطورا جديدا بالترحيب.

قضايا الجماعات العرقية والشعوب الأصلية

٧٠ - أحرز تقدم متواضع في إدماج المنظورات العرقية والثقافية في عملية إعادة الإدماج وتوفير الضمانات الأمنية. ويفتقر المنتدى الرفيع المستوى للجماعات العرقية الذي أنشئ بموجب اتفاق السلام إلى الموارد. وفي قرار صادر عن المحكمة الدستورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دعمت المحكمة حق اليوكبا في المشاورة المسبقة بشأن موقع المنطقة الإقليمية في سان خوسيه دي أوريينتي وطلبت إلى الحكومة أن تعيد النظر في هذه المسألة. وجرى التشاور مع منظمات للشعوب الأصلية والجماعات العرقية بشأن أربعة تشريعات قدمت إلى الكونغرس في إطار إجراءات المسار السريع.

٧١ - وتتخذ خطوة إيجابية تتمثل في إعداد مرسوم لإعادة إدماج ٣ ٠٠٣ مقاتلين سابقين من الشعوب الأصلية. وسيكون من المهم للمجلس الوطني لإعادة الإدماج التأكد من أن المقاتلين السابقين من الشعوب الأصلية بوسعهم التمتع بنفس الحقوق والفرص المتاحة لسائر أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وتعزيز نظم الأمن والحماية الذاتية للجماعات العرقية، من قبيل حرس الشعوب الأصلية وحرس جماعة المارون، وضمان فعالية تنسيقها مع قوات الأمن.

٧٢ - وتواصل البعثة إقامة حوار مع المنظمات العرقية ودعم إدماج المنظورات العرقية من جانب الهيئات التنفيذية الوطنية. وقامت البعثة بتعيين مستشار معني بشؤون الجماعات العرقية والشعوب الأصلية.

حاء - الاتصال والتنسيق، بما في ذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري

٧٣ - تواصل البعثة حوارها المنتظم مع طائفة واسعة من القطاعات، بما في ذلك السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي.

٧٤ - ومن خلال هذا الحوار، يسرت البعثة جهودا لتحقيق المصالحة في عدة مناطق. فقد يسرت، على سبيل المثال، في فالدوبار، لقاءات بين ملاك الأراضي المحليين والضحايا والمقاتلين السابقين؛ وواكبت في ميدلين الحوارات بين القادة السياسيين المتعارضين؛ وعززت في بيابيسنسيو اللقاءات بين القطاع الخاص والقوة الثورية البديلة المشتركة.

٧٥ - ودعما لتوطيد عملية السلام، واصلت البعثة حوارها مع القطاعات التي تشكك في عملية السلام أو تعارضها. وهذا يسهم إسهاما كبيرا في فهم البعثة للسياق السياسي، ولا سيما لمسائل من قبيل منظومة العدالة الانتقالية، وتحديات الأمن، والسياق الانتخابي. وأكدت للمحاورين، أنه، بصرف النظر عن الخلافات الحزبية، فإن إعادة الإدماج الكامل للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية وأمن المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع بقدر ما هي مسألة أمن قومي طويلة الأجل فهي أيضا مسألة تندرج ضمن مسعى تحقيق السلام.

٧٦ - وتواصل البعثة العمل في إطار شراكة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك مع المجتمع الدولي في كولومبيا. وإضافة إلى العمل باستمرار على تبادل المعلومات وتحليلها، تعمل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة على حشد المزيد من الدعم لجهود إعادة الإدماج.

رابعا - هياكل البعثة

إعادة تشكيل البعثة والعمليات

٧٧ - وصلت نائبة ممثلي الخاص، جيسيكا فايتا (إكودور)، إلى البعثة في ١٩ آذار/مارس، وحلت محل تانيا باتريوتا.

٧٨ - وفي الوقت الحالي، تضم البعثة ٣١١ موظفا مدنيا، من بينهم ١٥١ امرأة، و ١١٨ مراقبا دوليا من ١٨ بلدا، من بينهم ٣١ امرأة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خفض معدل الشغور في البعثة من ٣٥ إلى ٢٩ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين ومن ٤٢ إلى ٣٧ في المائة بالنسبة للموظفين المعينين محليا.

٧٩ - وعقب انتهاء وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، أنهى ٣٠ فريقا مكلفا بالتحقق منه جميع الأنشطة التنفيذية وأعيد ٧٠ مراقبا دوليا إضافيا أذن بهم لأداء تلك المهمة بصورة تدريجية إلى أوطانهم في الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير.

دعم البعثة

٨٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت البعثة على استكمال نشر أفرادها ومعداتها في مقر البعثة، والمكاتب الإقليمية العشرة، والمكاتب دون الإقليمية السبعة، والمناطق الإقليمية، وسحب أصولها التي وفرت للأفرقة لرصد وقف إطلاق النار بين جيش التحرير الوطني والحكومة من الموارد المتاحة.

٨١ - وبالنسبة للمواقع المحلية الخمسة والعشرين، شيدت معسكرات مؤقتة في ١٥ موقعا كانت تشغلها في السابق آلية الرصد والتحقق الثلاثية الأطراف. وتتوفر في سبعة منها مرافق مكتبية وتتوفر في ثمانية منها أماكن عمل وإقامة مدمجة. وتتيح هذه المعسكرات المؤقتة للبعثة أن تنتشر بالقرب من المناطق الإقليمية في انتظار إيجاد أماكن إقامة أمتن وأبقى. وزودت المعسكرات المؤقتة التي أنشئت في مواقع كانت

تشغلها الآلية سابقا بخدمات إدارة المياه والصرف الصحي الملائمة تمشيا مع توجيهات إدارة الدعم الميداني بشأن التخفيف من الأثر البيئي للبعثة. ولم يتم بعد شغل عدة مواقع كانت تشغلها الآلية سابقا نظرا لمشاكل قانونية مع ملاك الأراضي والمجتمعات المحلية. وفي المواقع العشرة المتبقية، سيسافر أفراد البعثة إلى المناطق الإقليمية انطلاقا من المدن المجاورة بدلا من المعسكرات المؤقتة. وفي المواقع الإقليمية ودون الإقليمية، حددت مكاتب جديدة عقب انتهاء ترتيبات تقاسم التكاليف للبعثة السابقة.

سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٨٢ - ظلت مستويات المخاطر المتبقية للبعثة دون تغيير منذ صدور تقريري السابق. غير أنه، في ضوء بعض التغييرات الحاصلة في سياق التهديد، بما في ذلك انتهاء اتفاق وقف إطلاق النار بين جيش التحرير الوطني والحكومة، نفذت تدابير محددة في المناطق المحلية التي انتشرت فيها البعثة، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات الجنسانية. ويتراوح مستوى المخاطر المتبقية فيما يتصل بمعظم التهديدات المحددة، من قبيل الاختطاف، وتبادل إطلاق النار، والمظاهرات العنيفة، والتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، بين المنخفض والمتوسط.

السلوك والانضباط

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تعزيز الجهود الرامية إلى الحيلولة دون وقوع حالات سوء السلوك. ونظمت البعثة دورات تدريبية للموظفين في المقر والمكاتب الميدانية، وكذلك لممثلي المجتمع المدني. وأتاح حوار القيادة السنوي الذي نظم لفائدة موظفي مقر البعثة والموظفين الميدانيين فرصة إضافية لضمان إجراء حوار تفاعلي بشأن مسائل سوء السلوك، من قبيل الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والتحرش في مكان العمل، وإساءة استعمال السلطة في مكان العمل وتضارب المصالح.

٨٤ - ولم يبلغ عن أي حالات سوء سلوك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - الملاحظات

٨٥ - كانت انتخابات الكونغرس التي أجريت في ١١ آذار/مارس خطوة هامة أخرى في انتقال القوات المسلحة الثورية الكولومبية من مرحلة حمل السلاح إلى مرحلة خوض غمار السياسة وفي انتقال كولومبيا من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام. وتؤكد أرقام المشاركة أن هذه الانتخابات كانت الأكثر شمولا خلال عقود، وهو أمر يعزز شرعية النتائج الانتخابية ويوضح إحدى فوائد السلام للديمقراطية الكولومبية. كما يظهر أن المواطنين في كولومبيا مستعدون وراغبون في ابتهال الفرص المتولدة عن الانخفاض العام في العنف نتيجة عملية السلام. وسوف تنظم الانتخابات الرئاسية في غضون شهرين. وأهيب بالأحزاب السياسية المشاركة في المنافسة الانتخابية إلى ضمان زيادة تخفيض العنف وبلوغ مرحلة جديدة في توطيد الممارسة السياسية السلمية والشاملة.

٨٦ - ولا يزال قتل المقاتلين السابقين خارج المناطق الإقليمية مثار قلق. وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم فيما يتعلق بأمن المقاتلين السابقين الذين يعيشون في المناطق الإقليمية وتنقلهم في المناطق الخارجية المحمية من جانب قوات الأمن. ولا تزال هناك مسائل تنسيق ومسائل تقنية، لكن التزام الوحدة الوطنية للحماية وقوات الأمن دعامة راسخة من أجل توسيع نطاق الضمانات الأمنية في الأسابيع والشهور المقبلة.

٨٧ - ويسجل تخلف في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. فلم يكتمل بعد الانتقال من مرحلة إعادة الإدماج المبكر إلى مرحلة إعادة الإدماج المستدام، ولا تزال هذه الحالة من الغموض تقوض ثقة الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في إعادة إدماجهم وفي عملية السلام في حد ذاتها. ويجري وضع بعض الأسس، لا سيما الإطار القانوني للحصول على ملكية الأراضي، والدراسات التقنية لبدء المشاريع الإنتاجية والنظام المالي لتمكين عشرات التعاونيات التي أنشأها المقاتلون السابقون من بدء العمل. وفي الأشهر الثلاثة المقبلة، من الضروري أن تتجسد كل هذه التدابير في إنجازات ملموسة في المناطق الإقليمية وفي بعض المستوطنات الجديدة التي انتقل إليها العديد من المقاتلين السابقين. وإني أرحب باهتمام المجتمع الدولي المتزايد بالإسهام في نجاح هذا الجانب الأساسي من عملية السلام.

٨٨ - وكما أشرت في تقريري السابق وكررت في هذا التقرير، يتمثل مصدر القلق الرئيسي حاليا في تجدد أعمال العنف في العديد من المناطق الأكثر تضررا من النزاع واستمرار نمط قتل القادة المجتمعيين والرواد الاجتماعيين. وأرحب بكون هاتين المسألتين باتتا في محور جدول أعمال الرئيس والمؤسسات الرئيسية في الدولة الكولومبية: أمين المظالم والمدعي العام والمفتش العام. وأخذ يظهر على الصعيد الوطني توافق واضح في الآراء يوحد المؤسسات الكولومبية والمجتمع المدني حول ضرورة حماية حياة القادة المجتمعيين والرواد الاجتماعيين وعملهم ومساهماتهم، ولا سيما أولئك الذين يروجون لاستبدال محاصيل الكوكا واسترداد الأراضي وحماية الموارد وحماية البيئة.

٨٩ - وهذا التوافق في الآراء يتيح فرصة لاتخاذ إجراءات متضافرة قوية في الفترة المقبلة، ويمكن أن تقوم اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية بدور رئيسي في هذا الصدد. ويمكن بالفعل كشف بعض عوامل النجاح، ومنها اعتماد نهج جماعي يشرك عددا أكبر من الجهات في حماية السكان المعرضين للخطر، وتوفير السلع وتقديم الخدمات بموازاة مع نشر قوات الأمن من أجل التصدي لتأثير الجماعات المسلحة غير القانونية، وبلورة استجابة مؤسسية أقوى وأحسن تنسيقا وتمويلا للإنذارات المبكرة الصادرة عن أمين المظالم. ويُدعى إلى أن يكون لتحقيقات مكتب المدعي العام، وبخاصة وحدة التحقيق الخاصة المعنية بالنظر في حالات القادة المجتمعيين والرواد الاجتماعيين، دور حاسم في هذا الصدد. فقد تكون الملاحقة القضائية الناجحة للمنفذين الفعليين والمدبرين للاغتيالات العديدة في السنوات الأخيرة أنجع طريقة لتأكيد عزم البلد على التخلص من العنف.

٩٠ - ومن شأن استئناف المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني أن يسهم في الجهد العام الرامي إلى التصدي للعنف وجذوره. ومن المأمول أن ترافقه تهدئة في النزاع. وكما أعلن مؤخرا، فإن جدول أعمال الطرفين متوازن فيما يتعلق بالجانب السياسي والجانب العسكري وجانب بناء الثقة. وإني أتطلع إلى تنفيذه تنفيذا فعالا.

٩١ - وخلال الزيارة التي قمت بها إلى كولومبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شددت على أن مهمتي تكمن في التعبير عن التضامن مع شعب كولومبيا وإبداء الالتزام له في منعطف تاريخي يمر منه البلد وتمر منه أمريكا اللاتينية وكذلك العالم. وتتجلى من التطورات الجارية في كولومبيا عوامل النجاح كما يتضح منها حجم التحديات التي ينطوي عليها الانتقال من وقف إطلاق النار الذي كاد يكون خاليا من العيوب وإلقاء السلاح من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى الاضطلاع بالمهام العسيرة المتمثلة في التغلب على إرث العنف المتجذر، والتصدي لمظاهر الاقتصاد غير المشروع التي تؤجج العنف، وبناء السلام والحفاظ عليه من خلال إرساء الحوكمة المتجاوبة وتوفير الأمن والتنمية في مناطق البلد

المهمشـــة تاريخيا التي تحمل ســـكانها وطأة النزاع. وتلتزم بهذا المســـعى كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وفي هذه المرحلة الحاسمة من عملية الســـلام في كولومبيا، يظل المجتمع الدولي شريكا أساسيا، وأشجع الحكومة على أن تواصل تقديم الدعم الكامل لهذا المسعى.